السنة الثالثة والعشرون العدد 87 / شهر كانون الاول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر 2025/9/25

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i87.1352

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Measuring and analyzing the impact of oil price fluctuations on foreign trade in Iraq for the period (2004-2023)

قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية في العراق للمدة [2004-2023]

م.م. طليعه رمضان إبراهيم
Taleeaa Ramadhan Ibrahim
taleea.ibrahim@uoz.edu.krd

م.م.هوزان حسني حميد
Hozan Husni Hameed
hozan.hameed@uoz.edu.krd

م.م.بهاء محمد خالد
Bahaa Mohammed Khalid
bahaa.khalid@uoz.edu.krd

كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة زاخو

Abstract

This study aims to measure and analyze the impact of oil price fluctuations in Iraq during the period 2004–2023. The study relied on time series data issued by the World Bank and the Central Bank of Iraq. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used to measure the relationship between the study variables, with foreign trade as the dependent variable, while oil prices were the main explanatory variable. In addition, the study incorporated other economic variables: oil revenues, inflation, and the exchange rate as control variables that can affect foreign trade in the long and short term. The study also used the Error Correction Coefficient (ECM). The long-term results of the study showed a significant positive relationship between foreign trade and oil revenues, while a significant negative relationship was found between foreign trade and both oil price fluctuations and inflation. Regarding the exchange rate, the results indicated no significant relationship between it and foreign trade. Based on these findings, the study recommends the need to create an environment conducive to exchange rate stability by activating monetary policy tools, working to control inflation rates, and supporting other economic sectors such as industry and agriculture, to reduce excessive dependence on the oil sector and achieve economic development goals.

Keywords: oil prices, foreign trade, inflation, oil revenues, exchange rate, ARDL.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط في العراق خلال المدة (2004–2023). واعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية الصادرة عن البنك الدولي والبنك المركزي العراقي، كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، إذ تمثلت التجارة الخارجية كمتغير تابع، في حين أسعار النفط المتغير التفسيري الرئيس. إضافة إلى ذلك، دمجت الدراسة متغيرات اقتصادية

أخرى وهي: الإيرادات النفطية، التضخم، وسعر الصرف باعتبارها متغيرات تحكمية يمكن أن تؤثر في التجارة الخارجية على المديين الطويل والقصير، فضلاً عن استخدام معامل تصحيح الخطأ (ECM). وأظهرت نتائج الدراسة على المدى الطويل وجود علاقة طردية معنوية بين التجارة الخارجية والإيرادات النفطية، في حين تبين وجود علاقة عكسية معنوية بين التجارة الخارجية وكل من تقلبات أسعار النفط والتضخم. أما فيما يتعلق بسعر الصرف، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بينه وبين التجارة الخارجية. وبناءً على هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تهيئة بيئة مناسبة لاستقرار سعر الصرف من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية، والعمل على التحكم في معدلات التضخم، إلى جانب دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والزراعة، بهدف تقليل الاعتماد المفرط على القطاع النفطي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، التجارة الخارجية، التضخم، ايرادات نفطية، سعر الصرف، ARDL.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

مقدمة

تعد التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية في بناء اقتصاد الدول وتطويره، حيث تعكس مدى اندماج الاقتصاد الوطني في السوق العالمية، وقدرته على التنافس والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الدولية. وفي العراق، تبرز أهمية التجارة الخارجية بشكل خاص نظراً لاعتماده الكبير على الموارد الطبيعية، لا سيما النفط، الذي يمثل العمود الفقري للصادرات العراقية والإيرادات العامة. شهد الاقتصاد العراقي للمدة 2004 - 2023، تحديات وتحولات عديدة أثرت بشكل مباشر على أداء التجارة الخارجية. فمن جهة، أعادت أحداث 2003 تشكيل بنية الاقتصاد العراقي وفتحت الباب أمام انفتاح تجاري واسع، لكنه جاء مع العديد من المعوقات. ومن جهة أخرى أدت الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية، مثل الصراعات الداخلية وتذبذب أسعار النفط العالمية، إلى تقلبات كبيرة في ميزان المدفوعات وفي مستوى اعتماد العراق على الاستيرادات.

أولاً: مشكلة البحث: تتخلص مشكلة البحث بأنّ الاقتصاد العراقي واجه تحديات كبيرة أمام تجارته الخارجية مع الدول العالم نتيجة الاستراتيجيات المستخدمة في سياسته التجارية، بالإضافة إلى اعتماده الكبير على الاستيرادات الاستهلاكية مقارنة بالصادرات النفطية، مما أدى إلى اختلال دائم في ميزان المدفوعات، وهذا ما عرض اقتصاد البلد إلى تشوهات مستمرة في الهياكل الاقتصادية، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية؟
2. ما هي العوامل الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على التجارة الخارجية؟

ثانياً: هدف البحث: تهدف البحث الى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على الجانب النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية.
2. تحليل اتجاهات تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2004-2023).
3. قياس أثر تقلبات أسعار النفط ومتغيرات اقتصادية أخرى وتحليل تأثيرها على التجارة الخارجية في العراق للمدة (2004-2023).

ثالثاً: أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في العراق بسبب الاعتماد المتزايد على السوق العالمية في تصريف المنتج الرئيس للاقتصاد العراقي المتمثل بالنفط الخام الذي يشكل أغلب الصادرات العراقية، وفي الوقت نفسه تلبية احتياجات العراق المتنوعة من السلع المستوردة مما يجعل العملات الأجنبية ذات اهمية بالغة في تسوية المعاملات التجارية.

رابعاً: فرضية البحث: يفترض البحث تأثر التجارة الخارجية العراقية بمجموعة من العوامل الاقتصادية وعلى وجه الخصوص تقلبات أسعار النفط، والتي يتوقع أن يكون لها تأثير سلبي في حجم وأداء التجارة الخارجية للعراق. وتتفرع من هذه الفرضية عدد من الفرضيات الجزئية وهي:

1. توجد علاقة إيجابية بين الإيرادات النفطية والتجارة الخارجية.
2. توجد علاقة سلبية بين التضخم والتجارة الخارجية.
3. توجد علاقة سلبية بين سعر الصرف والتجارة الخارجية.

خامساً: منهج البحث: للوصول إلى أهداف البحث، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي لواقع التجارة الخارجية في العراق للمدة 2004-2023، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات التجارة الخارجية وتفسير تطوراتها وأهم العوامل المؤثرة فيها. بينما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال الأسلوب الكمي لقياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط ومتغيرات اقتصادية أخرى على التجارة الخارجية في العراق.

سادساً: الإطار الزماني والمكاني: يمكن تحديد حدود البحث كالتالي:

- **حدود الموضوع:** حول تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية في العراق.
- **حدود الزمان:** المدة من عام 2004 إلى عام 2023.
- **حدود المكان:** البحث يركز على الاقتصاد العراقي.
- **حدود البيانات:** تم جمع البيانات اللازمة لتحليل المؤشرات التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2023 من النشرات الرسمية للبنك المركزي العراقي وتشمل هذه البيانات مؤشرات الصادرات الاستيرادات، أسعار النفط، الإيرادات النفطية، التضخم، وسعر الصرف.

سابعاً: هيكلية البحث: يتكون البحث من خمسة محاور رئيسة، إذ يتناول المحور الأول منهجية الدراسة بينما يركز المحور الثاني على العرض المرجعي للدراسات السابقة. أما المحور الثالث فيتناول الإطار النظري للتجارة الخارجية، في حين يهتم المحور الرابع بتحليل اتجاهات تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة 2004-2023. ويختص المحور الخامس بالقياس الاقتصادي لأثر تقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى على التجارة الخارجية للمدة 2004-2023. واختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، تليها قائمة المصادر والمراجع.

ثامناً. العرض المرجعي للدراسات السابقة: تتناول هذه الفقرة مجموعة من الدراسات السابقة التي بحثت العلاقة بين التجارة الخارجية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، ويمكن عرضها كالآتي:

1. **دراسة (Rodhan, 2024) الموسومة " التأثيرات الاقتصادية الكلية لصدمات أسعار النفط: أدلة من العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه"** الهدف من هذه الدراسة إلى توضيح تأثير تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي والواردات والاحتياطيات الدولية والصادرات في العراق للمدة 1970-2021. وأظهرت نتائج السببية Granger وجود صلة أحادية الاتجاه تنتقل من سعر النفط إلى الواردات والصادرات والاحتياطيات الدولية والناتج المحلي الإجمالي، وهذه نتيجة حتمية لأنّ أسعار النفط يتم تحديدها في الأسواق الدولية وفقا لعوامل محددة لا تشمل المتغيرات الاقتصادية المحلية. أشارت نتيجة تحليل التباين إلى أن تغيرات أسعار النفط تُعد مصدرًا مهمًا للتباين في المتغيرات المدروسة.
2. **دراسة (بوخاري وآخرون، 2024) الموسومة "تقدير أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الصادرات والاستيرادات في الجزائر للمدة 1980-2023: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)"** تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات التجارة الخارجية وتحديداً الصادرات والاستيرادات، في الاقتصاد الجزائري خلال المدة (1980– 2023). واستخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين أسعار النفط والصادرات وعلاقة سلبية بين أسعار النفط والاستيرادات.
3. **دراسة (Zhou et al., 2023) الموسومة " تحديد التعافي الأخضر: الترابط بين التجارة الدولية وتقلب أسعار النفط الخام، والأداء الاقتصادي"** تناولت الدراسة العلاقات بين النمو الاقتصادي الأخضر والتجارة العالمية، وتقلب أسعار النفط الخام، والناتج الاقتصادي في الصين. واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذو الفارق الزمني الموزع(ARDL)، للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. والنتائج التي توصلت اليها الدراسة ترى انه توجد علاقة بين النمو الاقتصادي الأخضر والتجارة الدولية والأداء الاقتصادي. ويزداد الأداء الاقتصادي ضعفاً بسبب حالة عدم اليقين المحيطة بأسعار النفط الخام.

4. **دراسة (الغاوي، 2020) الموسومة "أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية"،** هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير التغيرات في أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية السعودية، وذلك لمعرفة مدى قدرة الاقتصاد السعودي على الاعتماد على هذه الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي في المستقبل. واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للمدة (2000–2018) للصادرات غير النفطية من خلال ثلاثة قطاعات رئيسة: صادرات الصناعات التحويلية، الصادرات الزراعية، والصادرات عالية التقنية. واستخدمت الدراسة نموذج ARDL لقياس العلاقة متوازنة بين تقلب أسعار النفط والقطاعات التصديرية الثلاثة. وقد أظهرت النتائج أن صادرات الصناعات التحويلية تعد الأكثر تأثراً بتقلبات أسعار النفط، في حين لم يثبت وجود علاقة متوازنة طويلة الأجل بين أسعار النفط وكل من قطاعي الصادرات الزراعية أو المنتجات عالية التقنية.

5. **دراسة (Chen & Hsu, 2012) الموسومة "هل يثبط ارتفاع تقلبات أسعار النفط التجارة الدولية؟"** تناولت الدراسة فيما إذا كان تزايد تقلبات أسعار النفط يسبب انعكاساً على التجارة الدولية. واستخدمت الدراسة مجموعة بيانات سنوية واسعة النطاق تغطي 84 دولة حول العالم بين عامي 1984 و2008 حول آثار تقلبات أسعار النفط على التجارة الدولية تحديداً الصادرات والاستيرادات. والنتائج التي توصلت اليها الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين تدفقات التجارة الدولية وتقلبات أسعار النفط.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1. تعتمد الدراسة الحالية على سلسلة زمنية تمتد من عام 2004 إلى 2023، وهو ما يمنحها شمولية زمنية أوسع مقارنة بالدراسات السابقة.
2. تستند الدراسة الحالية إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقات بين المتغيرات، بينما اعتمدت بعض الدراسات السابقة على نماذج قياسية تقليدية أخرى.
3. تركز الدراسة الحالية على الجانب التحليلي من خلال جمع بيانات عن التجارة الخارجية في العراق وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها.
4. قامت الدراسة الحالية بدمج عدد من المتغيرات الاقتصادية ضمن النموذج القياسي مثل الإيرادات النفطية، التضخم، وسعر الصرف، وهي متغيرات لم تدرج في معظم الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية

يمكن القول إن دراسة التجارة الخارجية هي مهد علم الاقتصاد كما نعرفه. وكثيراً ما يصف مؤرخو الفكر الاقتصادي مقال "ميزان التجارة" للفيلسوف الأسكتلندي ديفيد هيوم بأنه أول عرض حقيقي لنموذج اقتصادي. نشر هيوم مقاله عام 1758، أي قبل 20 عاماً تقريباً من نشر آدم سميث كتاب "ثروة الأمم". وقد أسهمت النقاشات حول السياسة التجارية البريطانية في أوائل القرن التاسع عشر بشكل كبير في تحويل علم الاقتصاد من مجال خطابي غير رسمي إلى موضوع قائم على النماذج كما هو عليه منذ ذلك الحين. ومع ذلك، لم تكن دراسة الاقتصاد الدولي يوماً بهذه الأهمية التي هي عليها الآن. ففي أوائل القرن الحادي والعشرين، أصبحت الدول أكثر ارتباطاً من أي وقت مضى. من خلال التجارة في السلع والخدمات، وتدفقات الأموال، والاستثمار في اقتصادات بعضها البعض (Krugman *et al.*, 2012: 1). والتجارة الخارجية هي نتاج التخصص في الإنتاج. وتعود بالنفع على الاقتصاد العالمي إذا مارست مختلف الدول التخصص وتقسيم العمل في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات. ويمكن لكل نوع من التخصص أن يُنشئ التجارة. وبالتالي، تقوم التجارة الخارجية على مبدأ الميزة النسبية، والتكامل، وقابلية نقل السلع والخدمات، ومن حيث المبدأ، ينبغي أن تكون ذات منفعة متبادلة للشركاء التجاري وفي العصر الحديث، تعد التجارة أساس التنظيم الاقتصادي العالمي، وترتبط بالسياسة الخارجية للدول. ومع تطور أنظمة النقل والاتصالات، لا يوجد بلد مستعد للتخلي عن الفوائد الناجمة عن المشاركة في التجارة الخارجية (NCERT, 2025: 71-72).

أولاً. مفهوم التجارة الخارجية: تحتل التجارة الخارجية مكانة حيوية وهامة في جميع اقتصادات العالم، سواءً أكانت متقدمة أم نامية. فلم تمنح جميع الدول موارد إنتاجية متساوية بفضل الطبيعة. فهناك اختلافات كثيرة في اقتصاداتها، مثل اختلاف الظروف المناخية، والرواسب الطبيعية والجيولوجية، وفي

عرض رأس المال والعمالة. ولا يمكن اعتبار أي دولة في العالم اقتصاداً معتمداً على الذات حقا، نظراً لاعتمادها المتبادل على احتياجاتها ومتطلباتها المختلفة. لعدم امتلاك أي دولة في العالم الموارد والتسهيلات الكافية لإنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها. وهذا هو الأساس المنطقي الرئيسي لإقامة تجارة دولية بين الدول لتبادل السلع والخدمات التي تحتاجها (Singh, 2023: 2-3). يقصد بمصطلح التجارة الخارجية حرفياً نشاط التجارة (بيع وشراء) بين دول العالم. ويتم تبادل السلع مقابل السلع بين الدول. ويمكن وصف هذا النشاط الاقتصادي الأساسي بأنه عملية انتقالية بين مختلف دول العالم. وينعكس الترابط الاقتصادي بين الدول في هذه المعاملات الاقتصادية. وتعد التجارة الخارجية أهم بند في جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية. وتتألف التجارة الخارجية من معاملات في السلع أو تبادل السلع أو شراء وبيع السلع بين الدول، ويطلق عليها مجتمعة الاستيرادات والصادرات (RCCM, 2015: 2). لا تقتصر التجارة الخارجية على التصدير والاستيراد وحده، بل تشمل تدفقات عديدة، سواءً كانت شبه تجارية أو غير تجارية. وتعني التجارة الخارجية تبادل السلع والخدمات، وتبادل الخبرات، والاستعانة بمصادر خارجية (Kamal, 2020). كما أن التجارة الخارجية هي تجارة أو نشاط اقتصادي أو عقود أو معاملات أو أنشطة أخرى تتضمن نقل البضائع أو الممتلكات الملموسة الأخرى أو الأصول غير الملموسة أو حقوق الملكية أو الخدمات بين دول العالم (WTO, 2016: 1).

ثانياً: أسباب قيام التجارة الخارجية

1. **التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية:** تُوزع الموارد الطبيعية بشكل غير متكافئ. فبينما تتمتع بعض الدول بموارد طبيعية وفيرة، تفتقر دول أخرى إلى الموارد الطبيعية.
2. **اختلافات الظروف المناخية:** تختلف الظروف المناخية للأرض من منطقة إلى أخرى. ويؤدي هذا الاختلاف إلى نمو محاصيل مختلفة، ومن ثم الحاجة إلى التبادل التجاري.
3. **اختلافات التكنولوجيا:** يختلف مستوى التكنولوجيا من دولة إلى أخرى. تستطيع بعض الدول المتقدمة تكنولوجياً إنتاج بعض المنتجات الصناعية بتكلفة منخفضة وبيعها للدول الأقل نموًا.
4. **اختلافات المهارات:** قد يطور سكان المنطقة مهارات خاصة في إنتاج سلعة ما، مما يجعلها تكتسب سمعة مميزة لمهارتها.
5. **الاختلافات في الأذواق:** تستلزم الاختلافات في أذواق مختلف الافراد الدول العالم لتبادل السلع والخدمات.
6. **توسيع سوق المنتجات:** ظهرت التجارة الخارجية نتيجة الحاجة إلى توسيع سوق السلع التي تنتجها دولة ما (www.fctemis.org).

ثالثاً. مميزات وعيوب التجارة الخارجية (Indira, 2021: 5):

1. **وفورات الحجم:** عندما تنتج دولة ما سلعاً وخدمات، فإنها تنتجها بفائض. ويتداول هذا الفائض دولياً. ونظراً لإنتاج كميات أكبر من السلع، تنخفض تكلفة إنتاج كل سلعة، أي أن الدولة تحقق وفورات الحجم.
2. **الميزة النسبية:** تتيح التجارة للدول التخصص في إنتاج السلع والخدمات، فهي قادرة على الإنتاج باستخدام قاعدة مواردها.
3. **المنافسة:** يعزز بيع السلع والخدمات دولياً كلاً من الأسواق الأجنبية والمحلية. يدرك الموردون والمستهلكون المحليون المنافسة الأجنبية من حيث الأسعار وجودة السلع، ويضمن الموردون جودة وسعر سلعهم لمواجهة المنافسة العالمية.
4. **نقل التكنولوجيا:** تمكن التجارة الخارجية من نقل التكنولوجيا بين الدول، وخاصة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. كما تلجأ الدول النامية إلى الشركات الأجنبية لإنشاء وحدات تصنيع محلية والمساعدة في ضخ هذه التقنيات في إنتاج السلع المحلية.
5. **زيادة فرص العمل:** يؤدي تزايد التجارة الخارجية أيضاً إلى خلق المزيد من فرص العمل في كل من الدول المحلية والأجنبية، مما يُقلل من معدلات البطالة.

هناك بعض العيوب المرتبطة بالتجارة الخارجية مثل:

1. الاعتماد المفرط يؤثر سلباً على الطلب: من أهم عيوب التجارة الخارجية التعرض لأحداث إيجابية وسلبية على الصعيد العالمي. أي حدث سلبي على الصعيد العالمي قد يؤثر على الطلب على السلع المحلية بل قد يؤدي إلى ارتفاع مخاطر البطالة وانخفاض وفورات الحجم.

2. غير عادلة للشركات الناشئة: قد لا تتمكن الشركات الناشئة أو الشركات الجديدة من الازدهار، أو قد لا تتمكن من توسيع مواردها وخبراتها لمنافسة الشركات الأجنبية الكبرى.

3. تهديد الأمن القومي: إذا كانت دولة ما تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الاستيرادات للصناعات الاستراتيجية (مثل الغذاء أو الطاقة أو المعدات العسكرية)، فقد يضطر المصدرون إلى اتخاذ قرار قد لا يكون في صالح مصالحهم القومية.

4. عبء على الموارد الطبيعية: لكل اقتصاد قاعدة موارد محدودة، ولكن إذا قرر الترحيب بدخول المزيد من الشركات الأجنبية، فقد تميل قاعدة الموارد الطبيعية إلى الاستنزاف بشكل أسرع.

رابعاً. نظريات التجارة الخارجية: أصبحت التجارة الخارجية جزءاً لا يتجزأ من اقتصادات العالم. فقد كانت موجودة منذ العصور القديمة بين الدول، ونمت نمواً هائلاً في العصر الحديث. وقد حاول عدد من علماء الاقتصاد تقديم وتفسيرات نظرية لأسباب وأسس التجارة الخارجية:

1. نظرية الميزة المطلقة: اقترح آدم سميث (1723-1790)، رائد الاقتصاد الحديث، هذه النظرية للتجارة الخارجية. تُعرف هذه النظرية أيضاً بنظرية التجارة الحرة، إذ لا تفترض أي قيود على التجارة من قبل أي دولة. ووفقاً لهذه النظرية، فإن أساس التجارة هو ميزة التكلفة المطلقة. ستكون التجارة بين بلدين لسلعة تتمتع بميزة مطلقة على البلد الآخر، وإذا أنتجت دولة أخرى سلعة أخرى بنفس الطريقة بميزة مطلقة على البلد الأول، فسيستفيد كلا البلدين من التجارة.

2. نظرية ميزة المقارنة (ديفيد ريكاردو -1817): اتفق الاقتصادي الكلاسيكي الشهير ديفيد ريكاردو مع تحليل آدم سميث القائل بأن التجارة ستكون مفيدة للطرفين إذا تمتع بلد ما بميزة مطلقة على آخر في خط إنتاج واحد، وبلد آخر في خط إنتاج آخر. لكن ريكاردو ذهب إلى أبعد من ذلك، فأظهر أن الدول يمكن أن تحقق مكاسب كبيرة من خلال التجارة حتى لو كانت إحدى الدولتين تتمتع بميزة مطلقة في كلتا السلعتين على الأخرى، شريطة أن يكون مدى الميزة المطلقة مختلفاً في السلعتين المعنيتين، أو أن تكون الميزة النسبية لإحدى السلعتين أكبر من الأخرى. بمعنى آخر، هناك فروق نسبية في التكلفة.

3. نظرية هيكشر- اولين: طورت هذه النظرية من قِبَل الاقتصاديين السويديين إيلي هيكشر (1920) وتلميذه بيرتيل أولين (1933). وتعرف أيضاً باسم النظرية الحديثة للتجارة، وهي أن التجارة تنشأ من اختلافات في توافر عوامل الإنتاج بين مختلف الدول، تنص نظرية هيكشر-أولين على أن المحدد الرئيسي لنمط الإنتاج والتخصص والتجارة بين المناطق هو التوافر النسبي لعوامل الإنتاج وأسعارها. وتختلف المناطق أو الدول في توافر عوامل الإنتاج وأسعارها. بعض الدول لديها رأس مال كبير، والبعض الآخر لديه عمالة وفيرة. ولذلك فإن الدول الغنية برأس المال ستصدر سلعاً كثيفة رأس المال بينما تستورد سلعاً كثيفة العمل. يرى هيكشر- أولين أن السبب المباشر للتجارة الخارجية دائماً هو إمكانية شراء بعض السلع بسعر أرخص من مناطق أخرى، بينما يمكن إنتاجها في نفس المنطقة بأسعار مرتفعة. وبالتالي، فإن السبب الرئيسي للتجارة بين المناطق هو اختلاف أسعار السلع بناءً على ثروات عوامل الإنتاج النسبية وأسعار عوامل الإنتاج (RCCM, 2015: 5-8).

4. نظرية تشابه دوال الطلب (نظرية ليندر): إن جوهر نظرية ليندر التي قدمها الاقتصادي السويدي استيفان ليندر هو الاعتماد على جانب الطلب في تفسيره ظاهرة التبادل الدولي وإثبات خطأ الاعتماد على جانب العرض، حيث توصل ليندر إلى أن مستويات الدخول الفردية تؤثر على كثافة التجارة الخارجية كمقياس لحجم التجارة بين الدول بالنسبة للمنتجات الصناعية، تقر نظرية ليندر بأن حجم التجارة يزداد في السلع المصنوعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب، فإنّ نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه وحجم التجارة. فاختراع منتجات جديدة وتقديمها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسواق المحلية، ولهذا فإن العامل

الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة يمثل أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج.

5. نموذج الفجوة التكنولوجية: طبقاً لنموذج الفجوة التكنولوجية العائد للاقتصادي بوزنر فإنّ قدراً كبيراً من التجارة الدولية مبني على ادخال منتجات جديدة او طرائق انتاج مستحدثة، ويعطي هذا الأمر للدولة صاحبة الابتكار ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي، وتزول هذه الميزة الاحتكارية في شيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة (الدليمي والآخرون، 2023: 72-82).

المبحث الثالث: الإطار العملي (التطبيقي)

أولاً: اتجاهات تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2004-2023): من الجدول (1) انه في عام 2004، بلغت قيمة الصادرات نحو (17,810) مليون دولار، في حين سجلت الاستيرادات حوالي (21,302) مليون دولار، وذلك بعد رفع العقوبات الأمريكية عن العراق. ورغم سعيه إلى تحويل اقتصاده نحو اقتصاد السوق والاندماج في النظام التجاري العالمي استناداً إلى ما نصت عليه المادة (25) من الدستور، إلا أن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، إضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والصراعات المتواصلة منذ عام 2004، فرضت قيوداً على سرعة اندماجه في منظومة التجارة الدولية. وقد شكلت هذه التحديات عوائق أمام انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة في قضايا الإغراق التجاري وسياسات الحماية وحقوق الملكية الفكرية وتحرير قطاع الخدمات (Almashhadani, 2023: 1-19). واستمرت مؤشرات التجارة الخارجية في الارتفاع، وسجل الميزان التجاري العراقي فائضًا حتى عام 2009، إذ بلغ إجمالي التجارة الخارجية (39,430) مليون دولار بمعدل نمو سلبي بلغ (38.1%) مقارنة بعام 2008، الذي كان قد شهد معدل نمو إيجابياً مرتفعاً. ويعزى هذا التراجع إلى أزمة الرهن العقاري العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن تأثيراتها امتدت إلى الاقتصاد العراقي والتجارة الخارجية تحديداً (Mohammad & Moslem, 2024). ومع ذلك، شهد العام التالي ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة كل من الصادرات والاستيرادات، لتصل إلى (51,764) و(37,328) مليون دولار على التوالي، بمعدلات نمو إيجابية بلغت (31.3%) و(5.8%)، مع تحقيق فائض في الميزان التجاري قدره (14,436) مليون دولار. واستمرت المؤشرات في تسجيل معدلات نمو إيجابية حتى الفترة 2014-2016، قبل أن تتراجع التجارة الخارجية بشكل حاد بمعدلات نمو سالبة بلغت (48.3%) للصادرات و(36.6%) للاستيرادات، وبالأخص في عام 2015، نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية. ومع تحسن أسعار النفط خلال عام 2017، ارتفع إجمالي الصادرات لتبلغ (57,559) مليون دولار، مقارنة بانخفاضها في عام 2016 بسبب هبوط أسعار النفط إلى (36) دولاراً للبرميل، مقابل (49.3) دولاراً للبرميل في عام 2017، وحقق الميزان التجاري فائضًا بلغ (24,608) مليون دولار (Alkooranee et al., 2023: 185-211). وفي عام 2018، ارتفعت قيم الصادرات إلى (86,359) مليون دولار والاستيرادات إلى (38,875) مليون دولار، بمعدلات نمو إيجابية بلغت (50%) و(18%) على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النفط العالمية. غير أن المدة 2019-2020 شهدت تراجعاً حاداً في مؤشرات التجارة الخارجية العراقية، إذ تحولت معدلات النمو من الإيجابية إلى السالبة بنسبة (42.6%) للصادرات و(17.2%) للاستيرادات، ويعزى ذلك إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 التي أصابت الاقتصاد العالمي بالشلل، بما في ذلك الاقتصاد العراقي. ومع بدء التعافي الاقتصادي العالمي بعد أزمة كوفيد-19، عادت مؤشرات التجارة الخارجية العراقية إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية مرتفعة، حيث سجل الميزان التجاري خلال عام 2022 فائضًا قدره (71,130) مليون دولار، إذ بلغت قيمة الصادرات الكلية نحو (118,045) مليون دولار، شملت منها (10,734) مليون دولار كنفط خام عيني مسدد إلى الشركات النفطية الأجنبية. أما الاستيرادات الكلية فقد بلغت (46,915) مليون دولار. وهذا ما يوضحه الشكل البياني (1) أدناه:

الشكل (1) تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة (2004-2023)

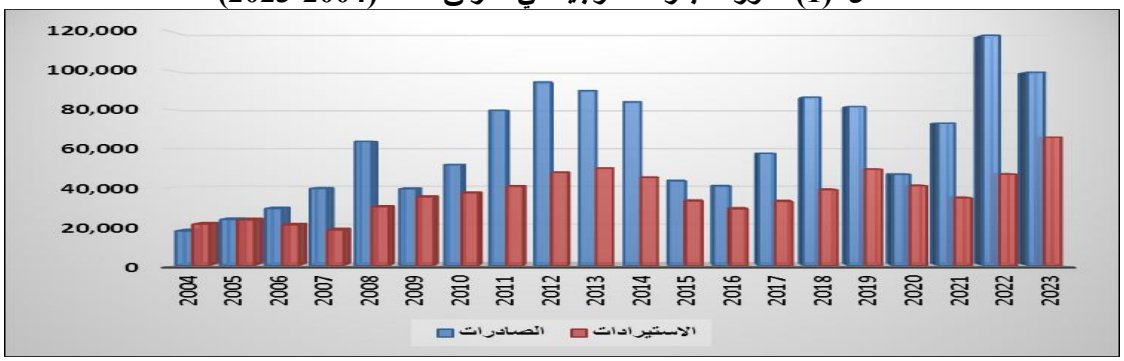

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

جدول (1) تطور التجارة الخارجية في العراق للمدة 2004-2023

المؤشرات / السنوات	الصادرات مليون دولار	معدل نمو% (*)	الاستيرادات مليون دولار	معدل نمو %	الميزان التجاري مليون دولار (**)	حجم التجارة مليون دولار (***)
2004	17,810	-	21,302	-	(3,492)	39,112
2005	23,697	33.1	23,532	10.5	165	47,229
2006	29,361	23.9	20,892	-11.2	8,469	50,253
2007	39,590	34.8	18,289	-12.5	21,301	57,879
2008	63,726	61	30,171	65	33,555	93,897
2009	39,430	-38.1	35,285	17	4,145	74,715
2010	51,764	31.3	37,328	5.8	14,436	89,092
2011	79,681	53.9	40,633	8.9	39,048	120,314
2012	94,172	18.2	47,799	17.6	46,373	141,971
2013	89,769	-4.7	49,976	4.6	39,793	139,745
2014	83,981	-6.4	45,200	-9.6	38,781	129,181
2015	43,441	-48.3	33,188	-26.6	10,253	76,629
2016	40,759	-6.2	29,138	-12.2	11,621	69,897
2017	57,559	41.2	32,951	13.1	24,608	90,510
2018	86,359	50	38,875	18	47,484	125,234
2019	81,585	-5.5	49,417	27.1	32,168	131,002
2020	46,829	-42.6	40,927	-17.2	5,902	87,756
2021	73,084	56.1	34,721	-15.2	38,363	107,805
2022	118,045	61.5	46,915	35.1	71,130	164,960
2023	99,149	-16.0	65,826	40.3	33,323	164,975
متوسط المدة (****)	62,990	14.9	37,118	7.9	25,871	100,108
معدل نمو مركب (*****)	9%		5.8%			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، 2004-2023.

(*) معدل النمو السنوي: من عمل الباحثين وفق المعادلة الآتية: $\frac{\text{قيمة سنة المقارنة}-\text{قيمة سنة الاساس}}{\text{قيمة سنة الاساس}} \times 100\%$

(**) ميزان التجاري: من عمل الباحثين وفق قيمة (الصادرات- الاستيرادات) والأرقام بين الاقواس تمثل العجز

(***) حجم التجارة: من عمل الباحثين وفق قيمة (الصادرات + الاستيرادات)

(****) **متوسط المدة:** من عمل الباحثين وفق المعادلة الآتية: $\frac{\text{المجموع القيم}}{\text{عدد السنوات}}$

(*****) معدل النمو السنوي المركب: من عمل الباحثين وفق المعادلة الآتية: $\left(\frac{\text{القيمة النهائية}}{\text{القيمة البداية}}\right)^{1/n} - 1 \times 100\%$

ثانياً: قياس الاقتصادي لأثر تقلبات أسعار النفط ومتغيرات اقتصادية أخرى على التجارة الخارجية العراقية للمدة 2004-2023

أولاً: توصيف النموذج: يعد توصيف النموذج من أهم المراحل في تطبيق النماذج القياسية التي يعتمد عليها الباحثون في دراساتهم. وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بوصف المتغيرات المستخدمة، سواء كانت متغيرات تابعة أو تفسيرية، وتم اختيار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) في هذه الدراسة نظراً لإمكانية تطبيقه على عينات صغيرة الحجم، كما هو الحال في هذه الدراسة، فضلاً عن قدرته على تقدير العلاقات للمدى القصير والطويل. ويمكن ترتيب المعادلة النموذج القياسي في الآتي:

$$Y = f(X_1, X2, X3, X4) + U \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

يعد النموذج الخطي المتعدد أحد الأشكال الشائعة للأنموذج رقم (1)، ويأخذ الصيغة الآتية:

$$\gamma = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \varepsilon \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

Y: التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي): هي مجموع الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات مقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي.

X1: أسعار النفط: هي القيمة النقدية التي يتم تحديدها لبرميل النفط الخام في الأسواق العالمية، وتعكس هذه الأسعار التوازن بين قوى العرض والطلب في السوق الدولية.

X2: الإيرادات النفطية: إيرادات الموارد النفطية هي الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج.

X3: التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا): يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.

X4: سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط المدة): يشير سعر الصرف الرسمي إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

β_0: الحد الثابت.

$B1, B2, B3, B4$: معلمات الانحدار.

ε: المتغير العشوائي.

ثانياً. اختبار النموذج: هناك عدة اختبارات توضح مرحلة الاختبار للنموذج يمكن شرحها كالآتي:

1. اختبار الجذر الوحدة Unit Root Test: في هذه الدراسة، بدأ التحليل بتطبيق اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي فولر الموسع ADF) للتحقق ما إذا كانت متغيرات السلسلة الزمنية المستخدمة متكاملة عند المستوى أو عند الفرق الأول. وفي ضوء تأكيد ترتيب التكامل، نستخدم نهج اختبار حدود Bounds Test للتحقيق في وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، نظراً لملاءمته لأوامر التكامل المختلطة. وبعد تأكيد الارتباط طويل الأجل، نقدر معاملات المدى الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL ونموذج تصحيح خطأ (ECM) لتحديد التأثير تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية. ولمعرفة التأثير المحتمل للمتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية، قمنا بدمج متغيرات الإيرادات النفطية، التضخم، وسعر الصرف في النموذج (Kuri et al., 2025: 3918-3940). والنتاج الاختبار جذر الوحدة كما في الجدول (2) ادناه:

جدول رقم (2) اختبار الجذر الوحدة (ADF)

المتغيرات	الاختبار	Level		1 st difference		القرار
		Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept	
Y Trade	t-Statistic	-3.506743	-3.510357	----------	----------	I_0
	Prob.	0.0195	0.3198	----------	----------	
X1 Oil price	t-Statistic	-2.205526	-2.143692	-3.839076	-3.700399	I_1
	Prob.	0.2107	0.4911	0.0104	0.0492	
X2 Oil rev	t-Statistic	-2.168177	-2.986934	-4.498872	-4.239768	I_1
	Prob.	0.2234	0.1635	0.0033	0.0226	

I_0	----------	----------	-3.536650	-3.041169	t-Statistic	X3
	----------	----------	0.0639	0.0489	Prob.	INF
I_1	-5.232514	-3.158258	-1.763057	-1.993791	t-Statistic	X4
	0.0033	0.0410	0.6820	0.2867	Prob.	Exchange

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

يتبين من الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي-فولر الموسع) أن متغيري التجارة الخارجية (Y) والتضخم (X3) هما مستقران عند مستواهما الأصلي (I_0). في حين باقي متغيرات الدراسة، وهي أسعار النفط (X1)، الإيرادات النفطية (X2)، وسعر الصرف (X4)، لم تكن مستقرة عند المستوى، لكنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول (I_1). وبناءً عليه، يتضح أن جميع متغيرات الدراسة لا تعاني من مشكلة الجذر الوحدة. وبما أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يتطلب أن تكون بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى وأخرى عند الفرق الأول، فإن استخدام نموذج (ARDL) يعد ملائماً لهذه الدراسة. وقد تم توضيح نتائج هذا إجراء في الشكل (2)، إذ يمكن من خلالها ملاحظة التغير في السلوك البيانات بعد اجراء الفرق الأول، إذ ظهرت السلاسل الزمنية الناتجة تذبذباً محدوداً حول المتوسط الحسابي.

الشكل رقم (2) السلسة الزمنية لمتغيرات البحث

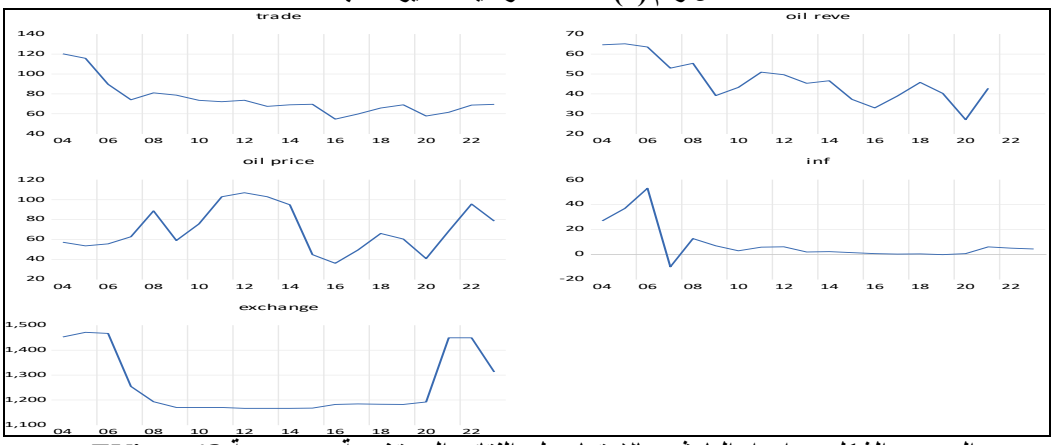

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

2. اختبار الحدود (Bounds Test): يعتمد اختبار حدود على قيمة (F) الاحصائية. وقد أعطى بيساران وآخرون (2001) قيمتين حرجتين لاختبار التكامل المشترك. يفترض الحد الحرج الأدنى أن جميع المتغيرات هي I(0)، مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة. ويفترض الحد الأعلى أن جميع المتغيرات هي I(1)، مما يعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وعندما تكون قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى، يرفض فرضية العدم (صفرية) H0 أي أن المتغيرات متكاملتان. أما إذا كانت قيمة F أقل من القيمة الحرجة للحد الأدنى، فلا يمكن رفض H0 أي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. وعندما تقع إحصاءات F المحسوبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى، تكون النتائج غير حاسمة (Dritsakis, 2011: 10-11). ولتحقيق نتائج الاختبار الحدود كما في الجدول (3) ادناه:

جدول (3): اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.948765	10%	2.45	3.52
K	4	5%	2.86	4.01
		2.50%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

يتضح من نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) الموضحة في الجدول (3) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وذلك استناداً إلى قيمة إحصائية F التي بلغت (7.948765)، وهي أعلى من القيم الحرجة للحدين الأدنى والأعلى عند جميع مستويات الدلالة (10%،

5%، 2.5%، و1%). وبناءً على ذلك، يتم رفض فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة.

3. **اختبار مدة الابطاء المثلى:** هو اختبار يُستخدم في النماذج القياسية، مثل نموذج ARDL أو VAR، لتحديد عدد الفترات الزمنية المثلى (الإبطاءات) التي يجب إدراجها في النموذج من أجل الحصول على نتائج دقيقة. والنتائج الاختبار مدة الابطاء المثلى كما في جدول (4) ادناه:

جدول (4) اختبار مدة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y, X1, X2, X3, X4, X5, X6						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-351.4727	NA	1.13e+12	41.93796	42.18303	41.96232
1	-298.1099	69.05775*	4.69e+10*	38.60116*	40.07154*	38.74732*

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

يتضح من الجدول (4)، المتعلق باختبار مدة الإبطاء المثلى باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (VAR)، أن جميع معايير الاختيار تشير إلى أن مدة الإبطاء المثلى هي lag (1)، الأمر الذي يسهم في معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

ثالثاً. تقدير النموذج: عند وجود متجه تكامل مشترك واحد، لا يمكن تطبيق إجراء التكامل المشترك لجوهانسن وجوسيليوس (1990). لذا، أصبح من الضروري استكشاف نهج الانحدار الذاتي التخلف الموزع (ARDL) الذي اقترحه بيساران وشين (1995) وبيساران وآخرون (1996) للتكامل المشترك أو إجراء الحدود لعلاقة طويلة الأجل، بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية هي (I0) أو (I1) أو مزيج بينهما. في هذه الحالة، سيعطي تطبيق نهج ARDL للتكامل المشترك تقديرات واقعية وفعالة (Nkoro & Uko, 2016, 63-91). يعد نموذج الانحدار الذاتي التأخر الموزع (ARDL) أحد أكثر النماذج الديناميكية غير المقيدة عمومية في الأدبيات الاقتصادية القياسية. وكما هو معلوم، تتبع منهجية ARDL نهجاً من العام إلى الخاص، ولهذا السبب يمكن معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية القياسية، مثل سوء التحديد والارتباط الذاتي، والتوصل إلى نموذج قابل للتفسير على النحو الأمثل (Ghouse et al., 2018). والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط والعوامل الاقتصادية في التجارة الخارجية. لذلك، نستخدم منهجية ARDL لدراسة التكامل المشترك بين المتغيرات الدراسة. يتميز أسلوب ARDL، بخلاف الأساليب التقليدية، بالمرونة، إذ يمكن استخدامه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة (I0) أو (I1) أو مزيج بينهما. وتقدر معاملات النموذج على المديين القصير والطويل في آنٍ واحد. هذه الخصائص المميزة لنموذج ARDL تجعله قابلاً للتكيف بدرجة كبيرة مع البحوث التجريبية التي قد يختلف فيها ترتيب تكامل المتغيرات (Kuri et al., 2025: 3918-3940). والنتائج الأولية لتحقيق نموذج ARDL كما في جدول (5) ادناه:

جدول (5) نتائج أولية للنموذج ARDL

Dependent Variable: TRADE				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2005 2021				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1, X2, X3, X4				
Fixed regressors: C				
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TRADE(Y)	0.712065	0.229625	3.100995	0.0146
OIL_PRICE (X1)	-0.27257	0.121976	-2.23458	0.0559
OIL_REVE (X2)	1.422161	0.429905	3.308083	0.0107
OIL_REVE (X2) (-1)	0.629535	0.321326	1.959181	0.0858
INF (X3)	-0.55982	0.220914	-2.53412	0.035
INF (X3) (-1)	-0.34098	0.205032	-1.66304	0.1349

EXCHANGE (X4)	0.051359	0.026618	1.929468	0.0898
EXCHANGE (X4) (-1)	-0.10832	0.053795	-2.01357	0.0788
C	19.93557	49.48582	0.402854	0.6976
R-squared	0.944663	Mean dependent var		72.52336
Adjusted R-squared	0.889325	S.D. dependent var		14.1546
S.E. of regression	4.708932	Akaike info criterion		6.241851
Sum squared resid	177.3923	Schwarz criterion		6.682964
Log likelihood	-44.0557	Hannan-Quinn criter.		6.285699
F-statistic	17.07093	Durbin-Watson stat		2.490579
Prob(F-statistic)	0.000287			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

يتضح من الجدول (5)، النتائج الأولية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، أن النموذج يعد مناسباً لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأمدين الطويل والقصير، بما في ذلك معامل تصحيح الخطأ (ECM). ويستند هذا التقدير إلى قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.944663) ومعامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared) البالغ (0.889325)، ويلاحظ أن الفرق بينهما ضئيل، مما يدل على دقة اختيار المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج القياسي. كذلك، فإن اختبار F-statistic يظهر قيمة بلغت (17.07093)، ودلالته الإحصائية أقل من (5%)، مما يعكس ملاءمة النموذج بشكل عام للتقدير.

جدول (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Error Correction Regression				
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.93557	3.103432	6.423717	0.0002
D(OIL_REVE)	1.422161	0.19381	7.337921	0.0001
D(INF)	-0.55982	0.104325	-5.36617	0.0007
D(EXCHANGE)	0.051359	0.016629	3.088512	0.0149
CointEq(-1)*	-0.28794	0.037292	-7.72112	0.0001

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

يتضح من الجدول (6) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (0.28794)، وهي سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة (5%)، مما يشير إلى وجود علاقة متوازنة طويلة الأجل بين المتغيرات. وبمعنى أنّ أي صدمة أو انحراف يحدث في الأجل القصير سيستغرق ما يقارب ثلاثة سنوات ونصف (0.28794/1) لكي يعود الاقتصاد العراقي إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.

جدول (7) تقدير العلاقة طويلة المدى

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19.93557	49.48582	0.402854	0.6976
Y	-0.28794	0.229625	-1.25394	0.2453
Oil Price (X1)	-0.27257	0.121976	-2.23458	0.0559
Oil Reve (X2)	2.051696	0.568618	3.608215	0.0069
INF (X3)	-0.9008	0.352551	-2.5551	0.0339
Exchange (X4)	-0.05696	0.047383	-1.20215	0.2637

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

يتضح من الجدول (7) أن العلاقة في الأجل الطويل تظهر وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التجارة الخارجية وكل من تذبذبات أسعار النفط (X1)، والتضخم (X3)، بمعني أي انخفاض او تذبذب في أسعار النفط وارتفاع التضخم بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى انخفاض التجارة الخارجية بمقدار (0.27257) و(0.9008) وحدة على التوالي، وهو ينسجم مع فرضية الدراسة. في حين تظهر وجود علاقة طردية ومعنوية بين التجارة الخارجية (Y) والايرادات النفطية (X2)، أي ان كلما يزاد الإيرادات النفطية بمقدار وحدة الواحدة سوف يزداد التجارة الخارجية بمقدار (2.051696) وحدة، وهو يتوافق مع فرضية الدراسة، بينما لا توجد علاقة معنوية بين التجارة الخارجية وسعر الصرف (X4) وهو ما ينسجم مع فرضية الدراسة.

جدول (8) الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمالية
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0.775025	0.4079
	Obs*R-squared	1.694583	0.1930
عدم ثبات التباين ARCH	F-statistic	0.650779	0.710711
	Obs*R-squared	0.4333	0.3992

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

يتضح من الجدول (8)، النتائج التشخيصية للنموذج القياسي، وبالاستناد إلى نتائج اختباري الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، يبين أنّ النموذج لا يعاني من أي مشاكل قياسية. إذ أن قيم الاختبارين ومستويات الدلالة لهما جاءت أكبر من (5%)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وعدم تجانس التباين. ومن خلال الشكل باختبار جاركو-بيرا (Jarque-Bera) لقياس مدى التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة استناداً إلى قيمة الاختبار البالغة (2.776198) ومستوى الدلالة بلغ (0.249549)، وهو أعلى (5%). وهذا يشير إلى أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (3) اختبار Jarque-Bera Test

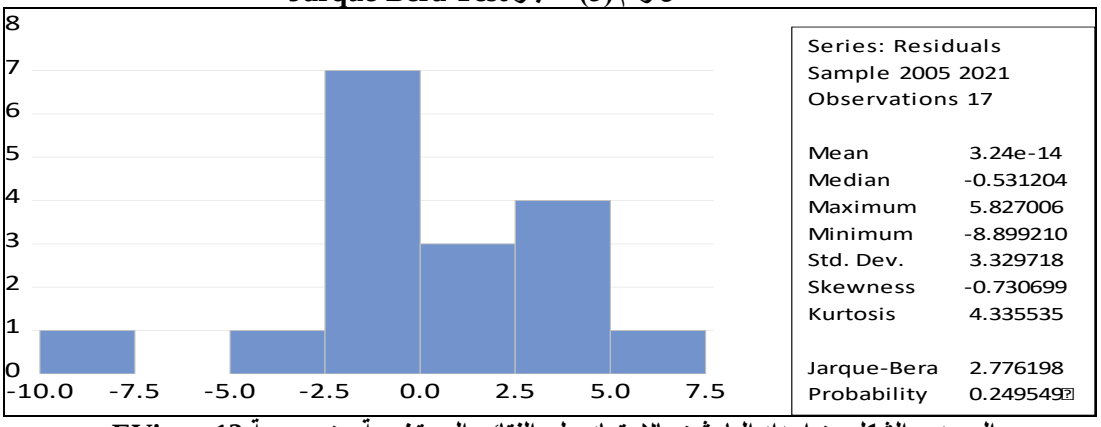

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

اختبارات استقراريه النماذج المقدر (CUSUM) و (CUSUM of Squares): في هذه الدراسة، تم تقييم الاستقرار باستخدام مربع CUSUM ومربع (CUSUM of Squares) كما هو موضح في الشكلين (4، 5). إذا استمر الخط الأزرق في مخطط CUSUM ومربع (CUSUM of Squares) داخل الخطوط الحدودية الحمراء عند مستوى دلالة 5%، فإن معلمات الدراسة مستقرة؛ وإذا تحرك خارج تلك الحدود، فإنها غير مستقرة (Voumik & Ridwan, 2023: 8). وبالتالي، يمكن الاستنتاج أن النموذج المستخدم في هذه الدراسة اجتاز اختبارات الاستقرار عند مستوى دلالة 5%، حيث يقع الخط الأزرق في كل من اختباري CUSUM ومربع (CUSUM of Squares) داخل حدود الخطوط الحمراء.

شكل (4) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

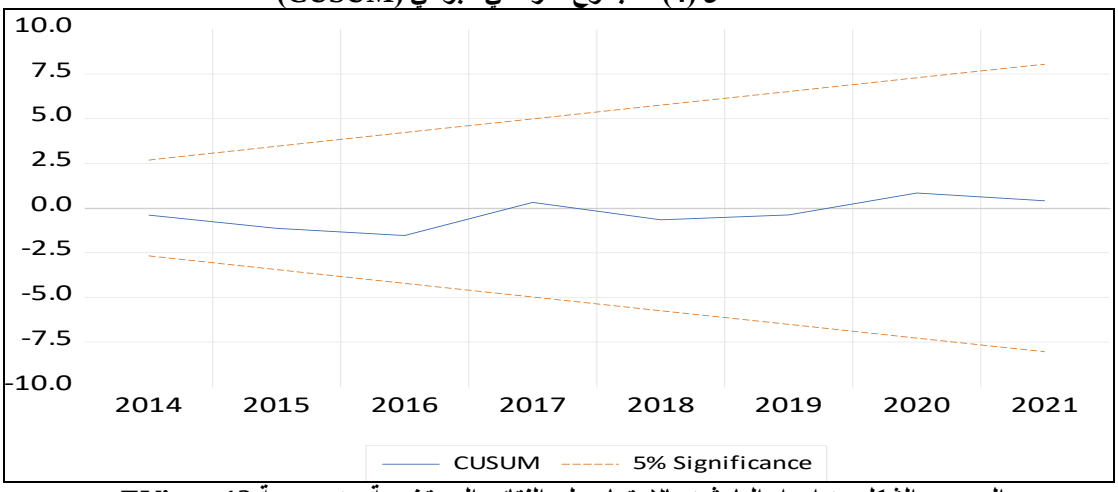

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

شكل (5): المجموع التراكمي المربعات للبواقي (CUSUM of Squares)

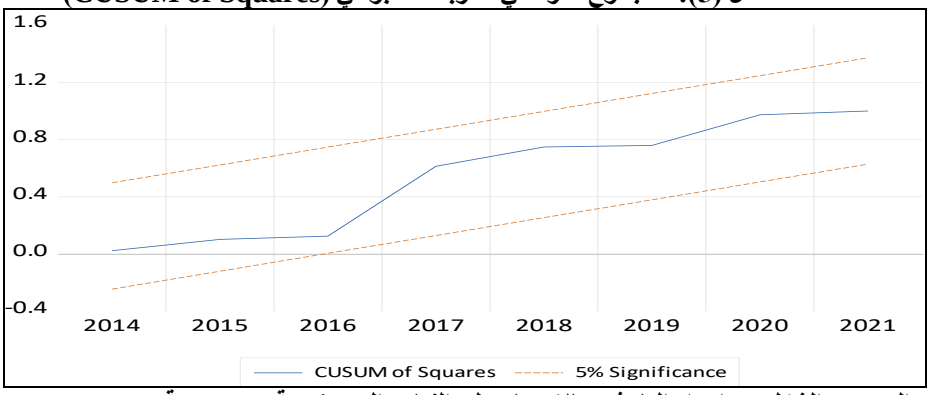

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برمجية EViews 12.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تظهر نتائج الدراسة أن الإيرادات النفطية ما تزال تمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي، نظراً للاعتماد شبه الكامل على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة.
2. تبين أن أي تقلب في أسعار النفط العالمية يؤدي إلى تشوهات في حركة التجارة الخارجية، خصوصاً في جانب الصادرات، مما ينعكس سلباً على الموازنة العامة العراقية ويدفع الحكومة إلى الاقتراض من المؤسسات والمنظمات الدولية.
3. أظهرت الدراسة أن التجارة الخارجية خلال مدة الدراسة تأثرت بسلسلة من الأزمات الاقتصادية، أبرزها أزمة الحصار الأمريكي وانخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تراجع معدل التبادل التجاري في العراق.
4. أظهرت نتائج التحليل في الأجل الطويل وجود علاقة عكسية ومعنوية بين التجارة الخارجية وكل من تذبذبات أسعار النفط ومعدل التضخم، بمعنى أن أي انخفاض أو تذبذب في أسعار النفط، أو زيادة في معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة، يؤدي إلى تراجع التجارة الخارجية بمقدار (0.27257) و(0.9008) وحدة على التوالي.
5. تبين وجود علاقة طردية ومعنوية بين التجارة الخارجية والإيرادات النفطية، إذ أنّ زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع التجارة الخارجية بمقدار (2.051696) وحدة.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تنويع مصادر الإيرادات في الاقتصاد العراقي عبر تنشيط قطاعي الصناعة والزراعة، لتقليل الاعتماد المفرط على النفط؛ إذ إن ارتفاع أسعاره يؤدي إلى تحسن الوضع الاقتصادي، بينما انخفاضها يسبب اختلالات اقتصادية خطيرة.
2. العمل على تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة تضمن استقرار سعر الصرف في العراق، إلى جانب تعزيز فعالية الرقابة على المنافذ الحدودية، بما يسهم في حماية قيمة الدينار العراقي أمام الدولار ويعزز استقرار حركة التجارة الخارجية.
3. ضرورة تعزيز استقلالية البنك المركزي العراقي وتمكينه من استخدام أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة بشكل فعال، بهدف استقرار سعر الصرف وضبط معدلات التضخم.
4. استغلال الفوائض النفطية في تطوير الصناعات التحويلية والزراعية، وتقديم حوافز للمصدرين، بما أسهم في رفع مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي التجارة الخارجية.
5. إنشاء صندوق سيادي يستخدم لتجميع فوائض الإيرادات النفطية في فترات ارتفاع الأسعار، بهدف تمويل الموازنة وتغطية العجز خلال فترات الانخفاض.

References: المصادر:

1. بوخاري، بولرباح، عبد القادر بادن، محمد بن مريم، تقدير أثر تقلبات أسعار النفط على حجم الصادرات والاستيرادات بالجزائر للمدة 1980-2023: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، (2024)، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (1)، الجزائر.
2. الدليمي، سعد عبد الكريم حماد، فيصل غازي فيصل الدليمي، ذاكر هادي عبد الله اللهيبي، التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)، (2023)، الطبعة الأولى، مجموع دار الدكتور للعلوم، بغداد- العراق.
3. الغاوي، هالة سمير عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، (2020)، المجلة العربية للإدارة، 40(2)، 133-140.
4. Alkooranee, Haider Thamer, Abbas Assadzadeh, and Ali Kareem M. Alsukaini, An Analysis of the Impact of Economic Reform Policies on Liberalizing the Trade Balance in Iraq for the Period 1990–2020, (2023), International Journal of New Political Economy, vol. 4, no. 1, , pp. 1–20.
5. Almashhadani, Ahmed Naji. "Iraq's Accession to the WTO and the Possible Economic Effects." International Journal of Professional Business Review, vol. 8, no. 4, pp. 1–15.
6. Chen, Shiu-Sheng, and Kuan-Wen Hsu, Reverse Globalization: Does High Oil Price Volatility Discourage International Trade? (2012), Energy Economics, vol. 34, no. 5, pp. 1634–1643.
7. Dritsakis, Nikolaos, Demand for Money in Hungary: An ARDL Approach, (2011), Review of Economics and Finance, vol. 5, no. 1, pp. 1–12.
8. FCTEMIS. Foreign Trade. n.d., https://fctemis.org/notes
9. Ghouse, Ghulam, Syed Amir Khan, and Aamir Umer Rehman, ARDL Model as a Remedy for Spurious Regression: Problems, Performance and Prospectus, (2018), Journal of Statistics and Management Systems, vol. 21, no. 4, pp. 659–672.
10. Indira Gandhi National Open University, Unit-12: Foreign Trade, (2021), https://egyankosh.ac.in
11. . Kamal, Yusuf, India's Foreign Trade. Institute of Management Sciences, University of Lucknow, (2020).
12. Krugman, Paul Robin, Maurice Obstfeld, and Marc J. Melitz. International Economics: Theory & Policy, (2012), 9th ed., Pearson Education.
13. Kuri, Bijoy Chandra, Mohammad Nahiduzzaman, Bikash Kumar Dhar, Rashed Shabbir, and Rezaul Karim, Macroeconomic Drivers of Sustainable Tourism Development in Bangladesh: An ARDL Bounds Testing Approach, (2025), Sustainable Development, vol. 33, no. 3, 2025, pp. 655–670.
14. Mohammad, Ali Radi, and Haider Shakir Moslem, The External Financial Crises and Their Role in the Economic Growth Fluctuations in Iraq during the Period (2004–2021), (2024), Journal of Economics & Administrative Sciences, vol. 30, no. 140, pp. 50–70.
15. National Council of Educational Research and Training, International Trade (Unit III, Chapter 8), (2025), In Fundamentals of Human Geography.
16. Nkoro, Emeka, and Aham Kelvin Uko, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation, (2016), Journal of Statistical and Econometric Methods, vol. 5, no. 4, pp. 63–91.
17. RCCM Indore, Basics of Foreign Trade, (2015), http://www.rccmindore.com
18. . Singh, Surya Kumar, India's Foreign Trade (Unit 4), (2023), Indira Gandhi National Open University.
19. Voumik, Laxman Chandra, and Md. Ridwan, Impact of FDI, Industrialization, and Education on the Environment in Argentina: ARDL Approach, (2023), Heliyon, vol. 9, no. 1, e12718.
20. . World Trade Organization, Foreign Trade Law: Accession of the Czech Republic (No. 3), 2016, https://www.wto.org
21. . Zhou, Jie, Jinxin Cao, and Yu Yu, Green Recovery Determination: Interlinkage of International Trade, Crude Oil Price Volatility, and Economic Performance, (2023), Resources Policy, vol. 87, 104307.
22. Rodhan, Maitham A., Macroeconomic Impacts of Oil Price Shocks: Evidence from Iraq by Using Vector Autoregressive Model, (2024), International Journal of Energy Economics and Policy, Vol. 14, No. 3, pp. 162-170.